الدولتية وأثرها في السياسة التركية حتى عام ١٩٦٠

أ.م.د. علاء طـــه ياســـين ألنعيمي
جامـعة تكـريـت/كلية التربية / سامـراء

المقدمة

تباين الأتراك في إدارة شؤون بلادهم الاقتصادية من حقبة إلى أخرى ، فكانت الديون ابرز الخصائص التي امتازت بها دولتهم قبل الحرب العالمية الاولى مما أضعفهم كثيرا. ولذا احتكرت الدولة بعض الحاجات الضرورية مثل الملح والبارود والمشروبات ولم يسلم من الضريبة حتى الدخان لغرض تأمين الإيرادات ،وكان مايجبى منها لسداد ديون الدولة العثمانية.

ولم يحصل الأتراك خلال الحرب العالمية الاولى على المواد العينية والنقدية من الضرائب التي كانوا يفرضونها على الولايات التابعة لهم ، بعد إن شهدت ثورات عدة بسبب تذمر الأهالي من تلك الضرائب كما إن الولايات سقطت بأيدي الاحتلال الأجنبي واحدة تلو الأخرى ، مما جعل الدولة العثمانية عاجزة عن دفع مديوناتها السابقة.

وقد انهارت الدولة العثمانية في شتى الميادين ، بسبب التأثيرات السلبية للحرب العالمية الاولى عليها ، وافتقرت الأوضاع الداخلية لوجود حكومة مركزية قادرة على إدارة البلاد في مرحلة مابعد الحرب ، ونتيجة لذلك ، وفي الوقت ذاته فان حكومة اسطنبول خاضعة لإرادة الدول الكبرى وتعاني من وضع سياسي واقتصادي متردي لاتحمد عليه فضلا عن الاحتلال اليوناني لأزمير ومناطق أخرى من الدولة العثمانية ، وعلى اثر ذلك تشكلت في أنقرة حكومة وطنية ، وقد حققت الانتصارات في الميدان العسكري والسياسي .

تطلع القادة الأتراك ، بعد تحرير بلادهم من الاحتلال الأجنبي ، خلال الحقبة الممتدة ١٩١٩ـ ١٩٢٣ إلى تهدئة الأوضاع الداخلية والأخذ بوجهات نظر المواطنين أثناء جولة قام بها مصطفى كمال أتاتورك في تركيا ، قضى فيها ساعات عدة في مناطق أسكي شهر وازمت وبورصة وبلكسير وأزمير وادنة ، ولاحظ إن الجميع يوافقونه لا إلى حزبه الجديد فحسب بل لما يطلبه ، كونه منقذ تركيا ومحررها .

ويعد اعتراف دول الحلفاء في مؤتمر لوزان العام ١٩٢٣ باستقلال تركيا وسيادتها على أراضيها أهم نصر أحرزته هذه الحكومة ،ولم يبقى أمامها أي عقبه لإدارة البلاد سوى إصلاح الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الإنفاقات العسكرية الهائلة للحروب . فاتخذت الحكومة الجديدة جملة من الإجراءات التي اعتبرتها ضرورية ومنها الدولتية لحل المشكلات الاقتصادية ،التي لازمت الحكومات المتعاقبة ،ووضع الأسس التي ترتكز عليها الدولة التركية الحديثة ، فكان لها صدى بالغ الأثر في ظهور أكثر من رأي سياسي تجاه إصلاح الوضع الاقتصادي ، اتضح من خلال الخطابات السياسية للقادة الاتراك صناع القرار السياسي في تركيا . ويتجلى موضوع الدولتية وأثرها من خلال تتبع صفحات هذا البحث .

السياسة الاقتصادية التركية حتى العام ١٩٣٠

أسهم مصطفى كمال من خلال لقاءاته المستمرة بزملائه في متابعة متطلبات البناء السياسي للدولة الحديثة ، فأعلن في بيان له في الاجتماع الذي عقدته جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميللي في أنقرة في الثامن من نيسان ١٩٢٣ تضمن تسع مواد عبرت عن أرائه حول السيادة الشعبية والحكومة النيابية ، والمباشرة بالإصلاح الاقتصادي ، فضلا عن إصلاحات أخرى تخص المجتمع التركي، وأقرت هذه الآراء كبرنامج عمل لنظام الحزب الواحد (١). وفي التاسع من أيلول العام ١٩٢٣ أجيز حزب الشعب رسميا من قبل الحكومة بدلا من الجمعية المذكورة ، وانتخب مصطفى كمال أميناً عاماً للحزب في حين انتخب عصمت اينونو نائبا له . وأضيفت كلمة ((الجمهوري)) إلى هذا الحزب في مؤتمره الذي انعقد في الثالث والعشرين من تشرين الثاني العام ١٩٢٤ وأصبح يعرف بـ ((حزب الشعب الجمهوري)) (٢).

وتمكنت الحكومة التركية الجديدة من وضع معالجة للحالة الاقتصادية ، ومنها مسألة الديون العثمانية ، من خلال تبني فكرة ضمان تصفية الميزانية بصورة عامة وتصفية الميزان التجاري والكف عن القروض ذات الفوائد الفاحشة (٣)فضلا عن دعم المواطنين من فلاحين وتجار عن طريق الجمعيات التعاونية مع دعم المواد الداخلة العامة (٤) ومن الجدير بالذكر إن اهتمام مصطفى كمال وبعضا من مؤيديه بالقضايا السياسية والاجتماعية والثقافية كان يفوق اهتماماته بالقضايا الاقتصادية في البدايات الاولى لتأسيس الجمهورية لذلك لم يتم انجاز الكثير لتحسين اقتصاد تركيا في العشرينات ، وكان الموضوع الاقتصادي الرئيسي خلال تلك ألحقبة هو تفادي أي نوع من أنواع الهيمنة الاقتصادية الأجنبية مثل الذي كان أيام الدولة العثمانية(٥).

أولت حكومة ((عصمت اينونو)) (٦) منتصف العشرينات اهتماما بإنشاء مركزا لتمويل المشاريع التطويرية جل اهتمامها لان البلاد كانت تعاني من الأزمات الاقتصادية ، فانشات في العام ١٩٢٥ مصرفا عرف بـ ((مصرف الصنائع والمعادن)) الغرض منه القيام بإنشاء مؤسسات وإدارة المؤسسات الصناعية الحكومية الموجودة ، والأخذ بالامتيازات المعدنية وتشغيلها ، وإقراض أرباب الصنائع والمؤسسات الصناعية والمشتغلين ، نتجت عن هذه الإجراءات تأسيس معمل سكر ومعملين لتحضير الأرز وضربه (٧).

شجعت بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة في العقد الأول للجمهورية أفراد المجتمع التركي في القيام بالاستثمارات الاقتصادية ، فخفضت ضريبة العشر البالغة (١٢،٥%) في العام ١٩٢٥ والتي كانت مرهقة على أصحاب الإنتاج الزراعي ، فتم استعمال ضريبة البيع محل الضرائب القديمة المفروضة فضلا عن توزيع (٧١١،٠٠٠) هكتار من الأراضي التابعة للدولة التركية على العوائل التي هجرت بسبب ظروف الحرب ، وتشجيع استعمال المكننة الزراعية ، وتنسيق عملية الاعتماد والتسويق . مع ذلك لم تكن هذه الإجراءات ناجحة بدرجة كبيرة بسبب عدم تمكن الفلاحين الصغار الاستفادة من القرارات الحكومية الخاصة بالزراعة في الوقت الذي استغلتها طبقة الملاكين ووسعوا من ثرواتهم على حساب أولئك الفلاحين (٨) .

وبفضل مساعي الحكومة التركية المستمر في تحسين أوضاع الشعب التركي ، أصدرت قانون تشجيع الصناعة في مايس العام ١٩٢٧، علما إن معظم مهارات العمل التي كانت متاحة سابقا قد ذهبت خسارة بأيدي الأقليات ذات الفعالية في المجتمع التركي ، ويتم بموجب ذلك القانون منح ارض تقدر بـ (١٠) هكتارات من الجهة المعنية اوالهيأة الحكومية المسؤولة عنها مثل البلديات ، وتمنح تلك الأرض صفتها الشرعية دون ضريبة بصورة مباشرة بمجرد إبرام المعاملة ، وتعفى المواد الأولية اللازمة المستعملة لتشغيل المنشآت الصناعية من الرسوم الكمر كية ، وتكون للدولة حصة من الإنتاج ، وشرع القانون منح المشاريع الصناعية الضخمة مساعدات مالية من الحكومة التركية تصل إلى (١٠%)من القيمة السنوية للإنتاج فضلا عن إعفائها من الضرائب(٩).

وأبان حقبة الأزمة الاقتصادية العالمية أجبرت الحكومة التركية أسواق تبادل العملة الأجنبية في تركيا في أيار العام ١٩٢٩ لفرض سيطرتها بقوة ، إذ حاولت تعزيز دورها في مجال الاقتصاد لا سيما في الشؤون الخاصة بمراقبة الضرائب مما أدى إلى تضييق الخناق على الاستهلاك الخاص كما عملت على إحكام السيطرة على استثمارات القطاع الخاص ، إلا إنها تعرضت في كانون الأول العام ١٩٢٩ إلى انتقادات من صحيفة (الغد) التركية التي جذبت الأنظار بانتقادها سياسة تركيا الاقتصادية . وفي نيسان من العام نفسه تم إيقاف الصحيفة عن العمل مؤقتا يوم واحد ، وفي السابع عشر من ايار حكم على محررها ((عارف اورو)) بالحبس لمدة شهر بتهمة كتابة مقالات استفزازية ضد الحكومة وعاد إلى العمل بعد انتهاء المدة المذكورة ، ويذكر انه استمر لانتقاداته الاقتصادية للحكومة وموظفيها (١٠) .

ألقى الوضع الاقتصادي المتردي بظلالة القاتمة على الريف التركي ، الأمر الذي جعل الحكومة التركية أمام مشكلة حقيقية تتمثل في كيفية تطوير أوضاع الفلاحين في البلاد ، تزامن ذلك مع استحداث الحزب الحر الجمهوري المعارض (١١) . وعلى اثر تعالي أصوات التذمر التي قادها رئيس هذا الحزب فتحي بك احد وزراء مصطفى كمال في آب العام ١٩٣٠ منتقدا أعمال حكومة عصمت اينونو لاسيما الاقتصادية ، وضمن مقترحات ذلك الحزب تحديد وظائف الدولة وتقليل الضرائب وجعل الحكومة المتابعة للأعمال الاقتصادية والمالية وحصرها في نطاق المشاهدة لذلك المجال وإزالة العوائق التي تحول دون نجاح ذلك ، وتكون للدولة التركية صفة المشرف على هذه المشاريع (١٢) .

وعلى الرغم من تعدد الآراء في الأوضاع السياسية الاقتصادية فان الدولة التركية قد فرضت سيطرتها على القضايا الاقتصادية في الداخل والخارج إذ أسست المصرف المركزي في العام ١٩٣٠ ، وأناطت له صلاحية إصدار العملة للدولة وتغطيتها بالعملة الصعبة والذهب . ومن جهة أخرى فأنها استطاعت أن تصل إلى مرحلة تخفيف العبئ الذي يقع على كاهل طبقة الفلاحين من خلال تقديم بعض القروض الزراعية إليهم ، بينما دعى البرجوازيون الحضريون إلى تدخل اكبر من جانب الدولة لكي تحول خسائرها التجارية إلى فوائد صناعية (١٣).

ومن حيث الأخذ بوجهة النظر الكمالية ومن ناحية اجتماعية فان الحزب الحر الجمهوري كان دون قضية ، ومن اجل محو التوجه نحو هذا الحزب بدأ عصمت اينونو بحملته ضد فتحي بك ، وتقوية مركزية الدولة التركية (١٤) وأعرب من وجهة نظره بان نشاط الدولة يشمل بشكل فعال الشؤون والمقترحات الاقتصادية ، حيث المصالح العليا والعامة للدولة ، وبشكل بارز في الميدان الاقتصادي ، من اجل ضمان ازدهار الدولة بأسرع ما يمكن ، وتهذيب البلاد بالمركزية المطلقة (١٥) .

وبرر إدارة السياسة الاقتصادية خلال خطاب رئيس الوزراء عصمت اينونو في الثلاثين من آب العام ١٩٣٠ في مدينة سيواس بمناسبة افتتاح أول رحلة في خط السكك الحديدية لهذه المدينة ، علما إن حكومته اضطرت ، بسبب عدم توافر رأس المال نتيجة الإعفاء الضريبي ، إلى إعادة شراء امتيازات السكك الحديدية من الشركات الأجنبية بفوائد اقل بكثير مما كانت عليه سابقا واعتبرت الحكومة التركية هذا المشروع هدف أولي نحو الليبرالية (١٦) نظرا للاتفاقات العامة التي قامت بها هذه الحكومة ، وللآثار المترتبة على إلغاء ضريبة العشر وحرمان الدولة من تكوين رأس المال ملائم لإمكانياتها الإنشائية ، وبسبب الاختلافات في وجهات النظر صرح عصمت اينونو بهذا الصدد :((إن النظرية الليبرالية يصعب فهمها في هذا البلد)) (١٧) .

وحاول عصمت اينونو التوفيق بين رغبات الشعب التركي وسياسة الحكومة معبرا عن ذلك بقوله ((في الحقيقة نحن معتدلون في الميدان الاقتصادي ، وان احتياجات وطموحات هذا البلد هي التي تقودنا بذلك الاتجاه ، ويتوقع كل شخص أن يأتي بالحل لكل احتياجاته من الخزينة العامة .... نحن متهمون بعدم قدرتنا على الإيفاء كدولتين بمطالب وطموحات الشعب)) (١٨) . وهكذا اتجهت سياسة الحكومة التركية بشكل حاسم نحو الدولتية .

الدولتية ضمن مبادئ حزب الشعب الجمهوري

خطط عصمت اينونو بعد إن حصل على تأييد مصطفى كمال في محاولة تغيير معالم الاقتصاد التركي وجعله تحت إشراف الدولة التركية ، وعرض مشروعا اقتصاديا بهذا الشأن على البرلمان ، اذ دعى في التاسع والعشرين من أيلول العام ١٩٣٠ إلى جلسة استثنائية لتقدم حكومته ذلك المشروع وهو (دولتية الدولة) ، وبعد مناقشات حول موضوع برنامجه طرح مسالة الدولتية وبعد مضي ثلاثة أيام من تلك النقاشات طرحت عليه أسئلة عدة بهذا الشأن ، اضطر بعد ذلك إلى تقديم بعض التوصيات من اجل الافصاح عن فكرته بقوله : ((اليوم تعلن الحكومة بدعوة نفسها دولتية ، إنها تشبثت بفكرة اقتصاد وطني ، ويمكن لفكر أي اقتصاد وطني ان تلخص بهذه الجملة : ان مصالح اقتصادية لن تعمل في هذا البلد وفقا لايرادتها أو رغبتها وبأسلوب فوضوي ، انها ستوجه وتدار نحو هدف واحد لكي تضمن توازنا منسجما وعال ، ولكن في توجيه نفسها نحو هذه الغاية ، لن يحل نشاط الدولة محل نشاط فردي وسيخلي الطريق من العقبات التي تقف في طريق أي نشاط فردي)) (١٩) .

لم يأت تصريح اينونو بدولتية الدولة عبثا وانما جاء نتيجة المناقشات التي تركزت في الجماعة التي ينتمي اليها والمعروفة بـ (كادرو) وقد نشأت هذه الفئة في حزب الشعب الجمهوري ، وتأثرت بتجربة الاتحاد السوفيتي ، اذ ترى في ملكية الدولة إحدى المظاهر الأساسية للاقتصاد ، الا إنها تعتبر(الدولتية) مبدءا تنمويا يتوسط البرنامج الرأس مالي والاشتراكي ، وكانت لهذه الجماعة مجلة تصدر في أنقرة تعبر عن وجهة نظرهم عرفت باسمها (كادرو) التي تكونت من اعلام الاقتصاد والحياة الفكرية في تركيا (٢٠) . وكان مصطفى كمال مؤيدا لتلك الجماعة لذلك كرر ماردده عصمت اينونو قبل أشهر قليلة بقوله ((نحن دولتيون فاليتوقع الناس كل شيء منا)) (٢١) .

واخذ العمل بهذا المبدء عندما تم رسميا تبني الدولتية في المؤتمر الكبير للحزب في ايار العام ١٩٣١ ، وبالتالي اعتبر المبدء السادس للحزب ، ومن هنا ظهرت الأسهم الستة في كل شعاراته ، وعدوها ضمن برنامج الحزب لعام ١٩٣١ وجاء في شرحها : لقد كان الحزب جمهوريا ، قوميا ، شعبيا ، دنيويا ، دولتيا ، وثوريا (٢٢) . فأصبحت هذه الطروحات تشريعات رسميا لحزب الشعب الجمهوري من اجل تحقيق العلمنة في التغيير والتحديث ومقبولة لدى محبي أتاتورك .

وفي اثناء افتتاح جلسة المجلس الوطني التركي الكبير في الاول من تشرين الثاني العام ١٩٣١ اشار مصطفى كمال، بعد ايام طويلة على اثر شروعه بالجولة التي قام بها في ارجاء واسعة من البلاد ، الى اهمية المبدء الجديد على اوضاع البلاد الاقتصادية ، واوضح ايضا بان الدولة لن تتدخل في الشؤون الاقتصادية فحسب ، انما في المتعلقات الاساسية للمجتمع التركي ، كالقضايا الاجتماعية والصحية والثقافية ، والغاية منها تحقيق المصلحة العامة والقضاء على الاثار السلبية التي خلفتها الحروب السابقة (٢٣) .

ملامح الدولتية في السياسة الخارجية التركية

وجهت الحكومة التركية في منهاج سياستها الخارجية على تاكيد مقررات مؤتمر أزمير المنعقد عام ١٩٢٢ (٢٤) ولا سيما دور راس المال الاجنبي في البناء مع التاكيد على اشراف الدولة بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني ، ولا يعني ذلك دخول البضائع الاجنبية الى تركيا

بل رفع رسومها الكمركية ، وسعت لكي تكون تركيا دولة مستقلة سياسيا واقتصاديا الى توظيف علاقاتها مع الدول وبخاصة المتقدمة منها خدمة لمصالحها الستراتيجية ، وذلك من خلال عرض دراسة للمشاريع المنتجة (٢٥) وفي هذا الصدد صرح الرئيس مصطفى كمال في خطاب له في العام ١٩٢٣ حذر فيه الشعب التركي قائلا: ((لنكن غير متكبرين بالانتصارات العسكرية والاستعداد لانتصارات جديدة في العلم والاقتصاد)) (٢٦) .

ومن جانب اخر رفضت الحكومة التركية في بداية تشكيلها العام ١٩٢٣ قرار ممثلي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى ، الخاص بفرض القيمة النقدية للديون التي ورثتها ، واستمرت الحكومة في احتجاجها على كمية التزاماتها التي وضعتها لجنة الديون العامة في معاهدة لوزان ، ولم تقدم تركيا مدفوعات اخرى حتى نهاية العشرينيات (٢٧) .

اتجهت الحكومة التركية الى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي منذ العام ١٩٢١ وتوثقت في معاهدة العام ١٩٢١ اذ حصلت بموجبها على بعض المساعدات الاقتصادية لا سيما تقليص القروض ، ثم عقدت اتفاقية تجارية في تشرين الثاني العام ١٩٢٩ وكذلك في الحادي عشر كانون الاول من العام نفسه اتفاقية مماثلة أسست تركيا من خلالها المصرف الزراعي ومصرف الصناعة والمعادن ليتسنى للمواطنين الحصول على مبالغ التسليف التي يمكن بموجبها البدء بالمشاريع ، وعلى الرغم من تلك الاتفاقيات الا ان تركيا خفضت الاستيراد منذ العام ١٩٣١ ، وتم العمل بنظام الحاجة للمواد بموجب اتفاقيات الاخراج الكمركي والمقايضة (٢٨) مما احكم سيطرة الدولة التركية على السياسة الخارجية . وكرس الدبلوماسيون الاتراك جهودهم في تعزيز مكانة تركيا بين دول العالم من خلال العمل الدؤوب واستبدال المعاهدات السابقة الانفة الذكر بمعاهدات منفصلة ومعاهدات تجارية (٢٩) .

وقد شجع الامريكيون المندوب السامي الامريكي برستول " Bristol " على تشغيل رؤوس أموالهم واستثمارها في تركيا واعرب بانها مهمة ارباب الاعمال و الصحفيين من خلال جمع المعلومات عن الفرص التجارية في تركيا ، كما شجع ممثلي المصالح التجارية الامريكية على تصريف الفائض من السلع الامريكية ، اذ نجح الطرفان في التوصل الى عقد معاهدة تجارية مؤقتة في تشرين الاول ١٩٢٦، وفي الثلاثين من الكانون الثاني ١٩٢٧ اتفق ممثلا البلدان (اراس وبرستول) على تسوية العلاقات التجارية بين البلدين بموجب هذه المعاهدة(٣٠).

وبسبب نشاطات الولايات المتحدة لجعل تركيا حليفة في منطقة الشرق الاوسط عقدت معها معاهدات عدة من اجل توثيق العلاقات بين البلدين ، لذلك سارع الاتحاد السوفيتي وقدم قرضا لتركيا العام ١٩٣٤ بقيمة ثمانية ملايين دولار لتطوير الصناعة فيها ويتم تسديد المبلغ بمدة عشرون عاما (٣١).

وشهدت العلاقات التجارية بين تركيا وفرنسا تقدما اذ ارسلت تركيا عدة بعثات الى فرنسا فاستجابت الاخيرة باقامة علاقات صداقة وردت بارسال ممثليين عن التجارة الى تركيا من اجل تحقيق احتياجات البلدين في ضوء الحاجات المنتجة او فيما يتعلق بالمواد الاولية (٣٢). ووصلت ذروة علاقاتهما العام ١٩٣٤ اذ بلغت الصادرات الفرنسية الى تركيا بنسبة ٥٢%، في حين بلغت وارداتها بنسبة ٤١% (٣٣) . ومن جهة اخرى استعانت الحكومة التركية بخبراء ماليين ورجال اعمال فرنسيين للقيام بدراسة نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تركيا ، فضلا عن الاقتراحات الاصلاحية الاخرى(٣٤).

وتعززت العلاقات الاقتصادية التركية _البريطانية بعد انهاء حالة التوتر التي انتابت العلاقات السياسية بينهم الخاصة بمشكلة الموصل التي تم تسويتها العام ١٩٢٦ ، اذ بلغت قيمة البضائع المصدرة من تركيا الى بريطانيا (٧٦٠٠٠) ليرة تركية خلال شهر كانون الاول العام ١٩٣٤ (٣٥).

واصبحت السياسة التركية اقرب الى بريطانيا من بعض الدول بسبب المصالح المشتركة ، اذ ارسلت تركيا وفدا الى بريطانيا في تموز العام ١٩٣٦ من اجل عقد اتفاقية لتبادل الصكوك وتصفية الحسابات التجارية بين مختلف المصارف الموجودة في البلدين ، على

ان تقدم الحكومة البريطانية المساعدة التامة للاقتصاد التركي وان تساهم في رفع رصيد تركيا من الذهب في البنك الدولي (٣٦). واستمرت تركيا في ذلك الاتجاه ، اذ منحت تركيا من البنك الدولي في العام ١٩٣٧ قرض قيمته (١٦٠٠٠٠٠٠) مليون ليرة تركية بكفالة الحكومة البريطانية على ان تدفع تركيا بضائع مقابل (١٠٠٠٠٠٠٠) ملايين ليرة تركية ، وربط الاقتصاد التركي بالرأسمالية البريطانية مع إضافة (٤٠%) كفائض وإعفاء (٦٠٠٠٠٠٠) مليون ليرة من الفائض لمدة عشر سنوات على ان تدفع ذلك بطريقة البضائع التركية (٣٧). وبطريقة تصريف البضائع التركية من خلال الاستثمار الاجنبي له اثر ايجابي في سياسة تركيا الداخلية (دولتية الدولة) مما يضفي طابع الحركة في النشاط التجاري بدلا من الكساد.

اثر الدولتية في السياسة الداخلية

أدت سياسة حزب الشعب الجمهوري لاسيما الاقتصادية إلى نفور أعضاء الحزب الحر الجمهوري من تلك السياسة اذ وجه زعيم الحزب الحر الجمهوري فتحي اوقيار انتقاداته اللاذعة بشان السياسة الاقتصادية والداخلية لحزب الشعب الجمهوري عن طريق الرسائل الى مصطفى كمال أتاتورك ، وعلى الرغم من تلك الانتقادات إلا أنها لقيت الترحيب من مصطفى كمال كونه يسعى للمصالح العليا للأمة حسب وصفه(٣٨). ومع ذلك لم يثن موقف مصطفى كمال من استمرار الحزب الحر الجمهوري من سياستة الرامية في الوقوف بوجه حزب الشعب ، إذ أكد أوقيار بأنه سيعمل على تقوية الجمهورية والقومية والعلمانية ، ولا بد من تقليل الضرائب حسب رايه للحفاظ على اوضاع السكان ، من خلال التخلي عن سياسة تدخل الدولة في المؤسسات المالية والاقتصادية الخاصة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم النظام المالي وفتح الأبواب أمام الرأس المال الأجنبي ، وتقديم القروض من اجل تقوية المبادرة الاقتصادية في البلاد (٣٩). وبسبب هذا الموقف نتجت صراعات حزبية ، اذ تمكن الحزب الحر ان يحصل ، من خلال شعاراته ، على التاييد الشعبي ضد حكومة عصمت اينونو وبسبب التجمعات الشعبية التي نادى بها هذا الحزب والتي حظي بها أوقيار في أيلول ١٩٣٠ ، اذ بلغ عدد المشاركين فيها حوالي ستون ألف شخصا فأمرت الحكومة بتفريق المتظاهرين . وتطورت نشاطات الحزب ، لذلك اعتبره مصطفى كمال بانه يساهم في تشجيع الحركات الرجعية التي يراد منها الرجوع الى ايام الدولة العثمانية (٤٠). لانه يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في تركيا .

استمرت الحكومة التركية حتى العام ١٩٣٣ في مساعدة للشعب التركي اكثر مما ماهي مستثمرة لكيان الدولة ، واقتصرت حركة استثماراتها المباشرة على شكل شركات مساهمة بادارة المصارف كمصرف المعادن والصنائع ، وفي هذا الاطار اقرت الحكومة ظروف القيام بمشاريع صناعية كبرى لايستطيع الافراد والشركات التركية القيام بها ، وفي حزيران من العام ١٩٣٣ انشات مصرفا سمي (بيك سومر) تنفيذا لتلك الخطة اذ خولته مهمات واسعة مثل تشغيل المصانع التي تديرها المؤسسات الحكومية او تشترك في رؤوس امواله ، وتسليف المؤسسات الصناعية ، وجعل أثمان السلع التي تنتجها الصناعات المعدة لهذا الغرض تتناسب مع الطاقة الشرائية للمواطن التركي وان تحول المصانع الحكومية الى شركات مساهمة فيتيسر على القرى الاشتراك فيها (٤١).

ازداد الاهتمام وفق تطور الدولتية في تركيا من خلال الاعمال التي قام بها رئيس الوزراء عصمت اينونو لاسيما المباديء التي طرحها في الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني في العام ١٩٣٤ اذ جاء فيه ((تأسيس كيان القرى الاقتصادي والاجتماعي الى احدث الاصناف الفنية والعلمية وجعل القرويين جميعا أصحاب أراض خاصة بالزراعة في الوقت الحاضر ، ووضع الغابات برمتها تحت رقابة الحكومة ، وتأسيس وحدات زراعية في القرى بغية التأمين وايجاد الوسائل العصرية للحرث والزرع)) (٤٢) من خلال انشاء حركة تعاونية منتظمة تقوم بالتسهيلات للفلاحين وتشجع اعمالهم . وواصل عصمت اينونو اهتمامه بالاسس التي اقرت في عهد مصطفى كمال أتاتورك ، اذ اوضح في حديث له امام الامة التركية ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٨ بان الدولتية من شانها رفع مستوى المجتمع التركي بصورة متطورة (٤٣) .

ومن اللافت للنظر ان فكرة الدولتية اثرت بشكل ملحوظ على أمرين : الاول تطور الانتاج الزراعي ، اذ ارتفعت مساحة الاراضي المزروعة من ١٨٢٩٠٠٠ هكتار خلال حقبة العشرينات الى ٦٣٣٨٠٠٠ هكتار في العام ١٩٣٨ ، ومن ناحية اخرى ازداد استعمال المكننة الزراعية ، لذلك ارتفع انتاج الحبوب على مختلف انواعها من ٨٤٩٠٠٠ طن الى ٦٨٠٢٠٠٠ طن العام ١٩٣٨ ، (٤٤). اما الثاني : في مجال الحقل الصناعي فقد ارتفعت صناعة الاشمندر خلال العشرينات الى ١٣٧٠٠٠ طن العام ١٩٣٨ وبانتهاء هذا العام ارتفع انتاج الاسمنت من ٨٠٠٠ طن الى المليون طن . وبذلك أصبحت تركيا من بين الدول الأكثر تطورا في المجال الصناعي في الشرق الأوسط (٤٥) . واتجهت الدولة التركية الى رفع مستوى العمل بنظام الدولتية في الاعمال الصناعية ، اذ قامت بتحويل ((الرأس مال التركي الخاص الى ادارة الدولة)) بموجب قانون مناجم الفحم الذي أقرته في ايار من العام ١٩٤٠. فأخضعت العديد من المعامل الانتاجية الى الرقابة الضريبية ولم تسلم ((بعض مشاريع الطحن ومعامل الجلود)) من تلك السيطرة (٤٦) . وانشات الدولة مراكز تقنية مشتركة بطريقة تعاونية منتظمة ، فاعتنت بتربية دودة القز والطيور الاهلية وتحسينها ووقايتها ، اذ بلغ عدد العائلات المستغلة لهذه الأنواع ٧٤٠١٠ في العام ١٩٤٢ من جانب . ومن جانب اخر احتوت مراكز الحرير في تنمية البذور واستخراج الشرانق والغزل والنسيج على معامل عدة لأشخاص وشركات تغذي في الغالب الأسواق المحلية التركية، اذ كان لها الاثر البالغ في سد الحاجات خلال الحرب العالمية الثانية ، اما الفائض فأن الحكومة قد فتحت ابوابها لشراء ماتحتاج اليه المصانع كالقطن والحرير والجلود والتبغ والشمندر والزبيب والفواكه والحبوب وغيرها، والفائدة تعود للفلاحين أنفسهم لان الحكومة التركية قد ضمنت للفلاحين تصريف وشراء المحصول (٤٧) .

وفرضت الدولة التركية ((أقطاعات رسمية إجبارية)) من المحاصيل الزراعية التي يتم تسويقها الى مخازن الدولة بأسعار اقل بـ (١٠_٢٠ %) من الأسعار المتوافرة في الأسواق المحلية . كما ألزمت الحكومة المستثمرين لرأس المال في المزارع الكبيرة ((لضريبة الثروة)) (٤٨). كما أصدرت تركيا ضريبة (vurlik veryisi) رأس المال أواخر العام ١٩٤٢ بطريقة مختلفة ، كونها تخص مجموعات تميزت بموجب هذه الضريبة عن باقي فئات الشعب التركي . ومن وجهة نظر دولتية يتم تطبيق هذه الضريبة على كل رجال الأعمال ، وكلاء السمسرة ، أصحاب الأملاك ، المزارعون في طبقات الأقليات غير المسلمة لاسيما اليونانيون الأثرياء ، الأرمن ، والتجار اليهود ، وكان المقصرون عرضة إلى عمل قسري في مشاريع الدولة كبناء الطرق، او اقتلاع الأشجار او مصادرة الأملاك (٤٩) .

أما إذا كان الفرد عاجز عن دفع الضرائب المطلوبة تباع أملاكه بمزاد علني وحتى لو كان المبلغ الذي يتم الحصول عليه على هذا النحو غير كاف لسد الضريبة فإنه يتم إرجاعهم إلى الأعمال الشاقة . لذلك فقدت الحكومة ثقة غير المسلمين ليس في تركيا وحسب بل ثقة حكومات أوربية وابتعدت عن الدولتية. وكل ما جنته او نتج لصالح الحكومة عشرون مليون جنيه إسترليني كفائدة اقتصادية ، ومقدار من عدم الثقة تعرضت ضريبة المحاصيل الزراعية أو ما تنتجه الأرض إلى الانهيار بسبب شحة محصول القمح مما اضطر بالحكومة التركية إلى اللجوء في استيراد هذا النوع من الخارج او البحث عن المساعدات . وأكدت الحكومة التركية بعد منتصف العام ١٩٤٣ بان ضريبة رأس المال واحدة من الأمثلة في تقوية الشعور القومي وحافزا للأتراك في تماسكهم ، وان مثل هذه الضرائب تحدث خلال حقب الأزمات (٥٠) .

في محاولة لتغطية جزء من نفقات الجيش . الا ان غير المسلمين لم يدمجوا تماما في المجتمع التركي .

وعندما أعلنت تركيا دخولها الحرب العالمية الثانية في الثالث والعشرين من شباط في العام ١٩٤٥(٥١) . كان الوضع الاقتصادي المحلي صعبا ولم تثمر تلك الحقبة الا عن نتائج سلبية على سياستها الداخلية ، إذ ارتفعت كلفة المعيشة ثلاث مرات عن المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب ، اذ عانى من ذلك أصحاب الدخول الثابتة ، بينما حقق العديد من المزارعين أرباحا كبيرة . وكانت بعض المواد مثل الأحذية باهظة الثمن لأكثر من خمس مرات قبل الحرب (٥٢) . كما تزايد غلاء الأسعار خمسة إضعاف بسبب تجار السوق السوداء مع زيادة فرض الضرائب الحكومية ، فضلا عن ان تجارتها الدولية التي لم تكن على مايرام ، بسبب ظروف الحرب ، من جهة (٥٣) . ومن جهة أخرى لم تؤدي الدولتية إلى نتائج متوقعة بسبب عدم إيصال دعم الدولة بصورة دقيقة عن طريق القروض والاعتمادات التي يتم سلبها من قبل الوسطاء باستعمال أسلوب المرابين في تنشيط الصناعة والتجارة ، فضلا عن مقاومة الملاكين الذين تضر الدولتية في مصالحهم (٥٤) . مما خلق أزمة اقتصادية جديدة في تركيا .

موقف الحزب الديمقراطي من الدولتية

بسبب الضغوط الخارجية التي مارستها الدول الغربية تجاه تركيا ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، فأن ثمة تغيير في الموقف السياسي التركي منذ العام ١٩٤٦، نشأت على أثره ظاهرة تعدد الأحزاب السياسية وإلغاء نظام الحزب الواحد ، برز خلال تلك الحقبة الحزب الديمقراطي (٥٥) بزعامة عدنان مندريس . وحاول الحزب الجديد كسب الأصوات الشعبية عن طريق إظهار موقف الحزب المؤيد للقضايا الإسلامية ، من اجل الفوز بالانتخابات أمام منافسه حزب الشعب الجمهوري (٥٦) . كما اتخذ أعضاء الحزب الديمقراطي من رفع المستوى ألمعاشي للشعب التركي شعارا لمناهجهم ، فأندفعوا إلى إبراز أهمية رأس المال الخاص ودوره في الحياة الاقتصادية من خلال تفعيل دور الحكومة (٥٧) مما يعزز من مبدأ الدولتية في سياسة الحكومة التركية .

وعد الديمقراطيون أثناء الحملة الإعلامية ، بتحسين الأوضاع المعاشية للعمال وتخفيض الضرائب والقضاء على العجز في الميزان التجاري ، كما أشاعوا، بشكل لانظير له ، الاهتمام في النقل والمواصلات فضلا عن التطور السريع في الإنماء الزراعي (٥٨) والتوسع في الإنتاج الصناعي (٥٩) . وبعد فوز الحزب الديمقراطي بنسبة ٥٣% من مقاعد المجلس الوطني الكبير بزعامة عدنان مندريس وجلال بايار (٦٠) ، لم يتم معالجة الاجراءآت التي كان يدعو إليها الحزب الديمقراطي بصورة موضوعية (سباقا إعلاميا) إذ أصبحت الحالة الاقتصادية في البلاد من أهم المشاكل التي تواجه الحكومة . كما إن خطط التنمية التي بدا العمل بها منذ العام ١٩٥٠ لم تؤد الغرض المنشود منذ العام ١٩٥٣ (٦١) ، إذ اعتمدت الحكومة الجديدة بشكل رئيسي في سياستها على المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (٦٢) .

وزعت حكومة عدنان مندريس الأراضي على الفلاحين ، الذين تم كسب بعض أصواتهم خلال الوعود السابقة في مرحلة الحملة الانتخابية ، وبناءا على ذلك يتم العمل بقانون عام ١٩٤٠ الخاص بتوزيع الأراضي الزراعية على الطبقة الريفية ، والذي تم تعديله في العام ١٩٥٠، وهذا يعني توزيع أراضي الدولة والبلديات وغيرها من الأراضي المتروكة لقاء ثمن يدفعه الفلاح خلال عشرين عام الا ان من يحصل على المستحقات من اسمدة وآلات هم كبار الملاكين والمقربين الى الحزب الحاكم اما بقية الفلاحين فلم يتمكنوا من شرائها (٦٣) .

وسعت الحكومة التركية ، من جانبها ، في العام ١٩٥١ ، على تشجيع استعمال الآ لات الزراعية الحديثة من اجل استثمار المساحات الواسعة ، كما ساهمت الحكومة في استمرار تدفق مواردها الزراعية من خلال دفعها إلى المنتجين أسعارا حددتها لقاء شراء منتجاتهم الزراعية ، ولا سيما فيما يخص الحبوب بأسعار مناسبة ، ونشطت في توفير المستلزمات الأخرى بطريقة القروض ، فقد وفرت للفلاحين عام ١٩٥٤ حوالي ٢٦٣،٠٠٠ طن من البذور ، أما الأسمدة

الكيمياوية فقد ارتفعت من ١٣،٠٠٠ طن في عام ١٩٣٨ إلى ٧٤،٠٠٠ طن في عام ١٩٥٢(٦٤) .

ونجح الديمقراطيون في الانتخابات التي جرت في العام ١٩٥٤ على اثر منافسة الأحزاب ولاسيما حزب الشعب الجمهوري ، وتبنى الحزب الديمقراطي من شعار سياسة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وبخاصة فيما يتعلق بمبدئي العلمانية والدولتية وانتهاج سياسة مرنة تجاه شعائر المسلمين الدينية ، الا انها بدأت بإلغاء المميزات الاتاتوركية (٦٥). من جدول أعمال الحكومة التركية . لذلك تأزم الموقف السياسي بين حزب الشعب والحزب الديمقراطي (٦٦)

إن رفع شعار الإصلاح الاقتصادي لم يستمر طويلا أو يتم العمل بها وفق الشعارات الآنفة الذكر، لان الحكومة التركية ، عزفت عن اسلوب الإشراف الكلي على الحياة الاقتصادية ، وتسببت في رفع طبقة محددة من المجتمع التركي ، هم كبار ملاكي الأراضي وتجار الحبوب على حساب الفلاحين الصغار والمستهلكين من سكان المدن ، كما شجعت الحكومة إلى توظيف رؤوس الأموال الأجنبية من دون مردود من اجل تسديد تلك الأموال ، مما فتح الأبواب على مصراعيها للدول الأجنبية مستثمرة فرض الكم والنوع ، تحت غطاء مساعدة الحكومة التركية ، بل إن تلك الاستثمارات يتم السماح لها بالدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات التركية ذاتها ، وبالتالي فان الأرباح تعود فائدتها إلى رأس المال الأجنبي المستثمر (٦٧) . أما الممثلين عن القطاع الخاص فان رغبتهم تكمن في قيام الحكومة بتنظيم الاقتصاد ، فعلى سبيل المثال لا الحصر اعتبرت غرفة تجارة اسطنبول القيود على المواد الأولية أو السلع الواردة في غاية الأهمية بالنسبة للتصنيع الوطني ، إذ طالبت هذه المنظمة التابعة للقطاع الخاص بمؤازرة من الحكومة في تحويل التجار إلى صناعيين والاستفادة من خبراتهم ، وبسبب ذلك حاولت نسبة كبيرة من ممثلي التجار كسب دعم الحكومة التي ابتعدت عن ماتبنته في الأيام الاولى لتأسيسها ، وبدأت ستراتيجية التصدير تتعرض لصعوبات عدة (٦٨) . وكل ذلك ناتج عن سوء الاستعمال لمبدأ الدولتية وبالتالي الاستغناء عن المبدأ .

وأصبحت البضائع الصناعية التركية في أزمة بسبب تزايد حجم الاستيراد ، أما الحكومة التركية فأنها حاولت إنهاء مبدأ دولتية الدولة ، وإيقاف مشاركتها في الصناعات لاسيما صناعة الطابوق والسمنت وتحويل دورها إلى القطاع الخاص في شركات تمتلكها مجموعة من (الأسر المالكة) ، إذ لم تؤد إلى نتائج موضوعية مرة أخرى (٦٩) . مع ذلك ارتفع الدخل القومي من ١١- ١٣ % والمستفيد من هذه السياسة التجار الصغار والكبار الذين تجمعت الثروة بيدهم والفضل في ذلك يعود لسياسة الحزب الحاكم (٧٠) . وعندما ضاقت السبل في معالجة تمويل العجز، لجأت الحكومة التركية إلى زيادة فرض القيود الكمر كية على السلع المستوردة ، فضلا عن قيامها بتسديد العجز بواسطة القروض الأخرى التي تحصل عليه من الدول الأجنبية ، وعند تعذر دفع تلك الديون ارتفعت المستحقات عام ١٩٥٨ إلى ٢٥٦ مليون دولار . وأخيرا طلبت ديونا من صندوق النقد الدولي من اجل إعادة بعض الديون . وكانت من نتائج هذه السياسة انخفاض قيمة الليرة التركية (٧١) .

وعلى الرغم من بعض التقدم الذي انتاب الاقتصاد التركي قبل نهاية عقد الخمسينيات ، إلا إن سياسة حكومة الحزب الديمقراطي في إعطاء نفسها صيغة قانونية في ((صرف موظفي الدولة من الخدمات)) في أي وقت من دون إن يكون للموظفين حصانة تذكر ، كما إن القوانين تطبق على غير الموالين لهذه الحكومة ، لذلك فان أحزاب المعارضة كحزب الشعب المليء في طياته برجال يعدون صناع السياسة التركية ومتدولاتها ، شددت جميعا من انتقاداتها (٧٢)

ومعارضتها . وعملت بتحميص على إرجاع العمل بمنهج الدولتية والعلمانية بالقوة العسكرية التي تم التخطيط لها ، وكان نتيجتها إسقاط الحكومة بانقلاب عام ١٩٦٠ (٧٣) . الأمر الذي أدى

الى تغيير بشكل كبير في السياسة الاقتصادية ، ووضع الخطط المستقبلية وإرجاع العمل بمبدأ الدولتية . فكان لها الأثر الواضح في الصراعات الحزبية من جهة وفي رسم سياسة الدولة التركية ، ولاسيما إنها احد الأسباب التي أدت إلى تحريك الساسة من اجل إيجاد طريق يؤدي بهم للعمل مجدداً بالمبادئ الاتاتوركية .

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

١- ورثت تركيا الحديثة تركة ثقيلة سببها الأحداث الجسام التي خلفتها سياسة الدولة العثمانية في المجال الاقتصادي ، استغلتها الدول الأوربية في إغراقها بالديون ، كما ضاعفت الحرب العالمية الاولى من حاجة الدولة العثمانية للمال ، فكانت الدولتية إحدى الأساليب التي اتبعتها تركيا والتي اضطرت إليها في مراحل إعداد بنيتها الاقتصادية .
٢- على الرغم من إن تطبيق النظام الدولتي فيه تقييدات تؤدي إلى فرضها على التاجر والمستهلك على حد سواء وفي وقت واحد ، إلا إنها تفيد في عدم اختراق الدولة المتبعة لهذا النظام من ناحية الأمن القومي ، فضلا عنً تشجيعها الصناعة الوطنية .
٣- كانت الدولتية إحدى السبل التي ساهمت في شعبية الحزب الديمقراطي وسياسته في الحكم طوال السنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٤ . وبسبب تخليه في تبني هذا المبدأ الاتاتوركي وأسباب أخرى ادت الى تبدل وجهة نظر الساسة للحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي) الأمر الذي أدى إلى تأزم في العلاقة بين الحزب الديمقراطي من جهة والشعب التركي من جهة أخرى . مسوغات ذلك تعود إلى وجود رجال سياسة وعسكريين من أعضاء حزب الشعب وأحزاب أخرى مؤثرين في الشارع التركي وفي المؤسسة العسكرية التركية ، غير متناسين الدور الذي لعبه أتاتورك في الاتجاه القومي في تركيا ، ودوره في رسم الاقتصاد التركي وتبنيه للدولتية ، فضلا عن وجود رفاق عاصرو أتاتورك بعد وفاته وظلوا محافظين على المبادئ الست التي ثبتها في الدستور ومنها الدولتية .
٤- يمكن تطبيق هذا المبدأ على واقع الحياة الاقتصادية للدول التي لديها رغبة في تطوير صناعتها ، ويشترط في نجاح هذا المبدأ المراقبة عن كثب في وصول المواد أو المصنع أو مواد المشروع إلى ارض الدولة المعنية . ومن الأفضل إن يكون التسليم عبر دولة أخرى أو منظمة بدلا من استعمال أسلوب النقد المباشر من المواطن عند شراء مواد المشروع . وبهذا فان السيولة تكون بيد الدولة . وضمن المواصفات التي تخدم اقتصاد الاخيرة في المستقبل .

قائمة الهوامش والمصادر

1- Turkish ministry of press brodcastin and tourism , gazi Mustufa

kemal Ataturk , Ankara , 1961 , p . 177 - 188 .

٢ - قاسم خلف عاصي ألجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣ - ١٩٢٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

٣ - كانت القروض التي حصلت عليها الدولة العثمانية من الدول الأوربية في حقبة ما قبل الحرب العالمية الاولى ذات فوائد فاحشة ، إذ يكتب عليها سبعمائة قرش عندما يتم قرضها ٣٢ قرشاً . لذلك تحملت الدولة التركية عبئاً ثقيلاً من الديون قدرحوالي ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني . يراجع : عبد العزيز أمين الخانجي ، عصمت باشا : خطبه وأقواله السياسية والاجتماعية ١٩٢٠ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ٤٩ .

٤ - فؤاد شمالي ، تركيا الحديثة ، بيروت ، ١٩٣٩ ، ص ٧٩ .

5 - Roderic H . Davison Turkey Ashert History , England . 1976 , p . 140

٦ - عصمت اينونو : سياسي بارز ، أسهم بشكل متميز في بناء تركيا الحديثة ، شارك في معارك التحرير من الاحتلال الأجنبي ، شكل سبع وزارات في عصر الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك وبعد وفاه الأخير انتخب رئيساً للجمهورية التركية خلال الحقبة ١٩٣٨ - ١٩٥٠ ، خسر حزبه (حزب الشعب الجمهوري) انتخابات عام ١٩٥٠ لكنه استمر في العمل السياسي يراقب أعمال حكومة الحزب الديمقراطي التي تشكلت برئاسة جلال يايار . أسهم بشكل غير مباشر في انقلاب العام ١٩٦٠ . أصبح رئيسا لثلاث وزارات للمدة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، ولم يحالفه القدر في الفوز في انتخابات العام ١٩٦٥ . توفي في أنقرة عام ١٩٧٣. للمزيد من التفصيل يراجع : FERIDUN FAZIL TULBENTOI TURK BURKLERI VE TURK KARAMANLARI , ISTANBUL , 1967 , P. 306-308 .

٧- محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، بيروت ، ١٩٤٦ ، ص٣٠١ .

٨- تركيا حتى عام ١٩٩٢ . هل ستفقد فرصة أخرى ، سلسلة إصدار وحدة البحوث والدراسات. مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص٢٠ .

9- Philip paneth , Turkey Decadence and Rebirth , London , 1943 , p .148.

10 - Bernard . Lewis , The Emergence of Modern Turkey , London 1961 , 273 .

١١- لم يستمر الحزب طويلا ، إذ ساعدت على ذلك الصراعات الحزبية والمشادات بين أعضاءه من جهة وأعضاء حزب الشعب الجمهوري من جهة أخرى ، فأمر مصطفى كمال في تشرين الثاني العام ١٩٣٠ إلى إلغائه ، والغرض من هذا القرار إبقاء وحدة النشاط السياسي داخل الدولة التركية الحديثة .

١٢- محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص١٦٥ .

١٣- ينظر : أنور الرفاعي وشاكر مصطفى ، العالم الحديث ، دمشق ، ١٩٥٠ ، ص٦٠٣ .

١٤- للتفاصيل .. ينظر : فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة : سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري ، بغداد ، د. ت ، ص٢٢٦ .

١٥- ز . ي . هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، تعريب : مصطفى الحسيني ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٢٤٠ .

16- Irvinc . Schick and Ertugrul Ahmet Tonak , New york , 1987 , p.90 .

١٧- الليبرالية : مصطلح سياسي واقتصادي برز في أوربا منذ القرن التاسع عشر ، اقترن بظهور الطبقة البرجوازية الوسطى في المجتمع الأوربي ، ويقصد بها ((الحرية والتقدم)) ، وتمثل صراع الطبقة الصناعية والتجارية الجديدة ضد القوى التقليدية التي كانت بين الكنيسة والاستبدادية وطبقة الإقطاعيين في أوربا . وبأي حال فان الاشتقاق الأصلي للمصطلح من الكلمة اللاتينية Libe أي التحرر . للتفصيل يراجع : محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، ج١ ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ .

18 - Irvinc . Schick and Ertugrul Ahmet Tonak , op. cit , p . 89 – 90 ; Philip . paneth , op . cit , 148 .

19 - Ibid , p . 89 .

20 - Ibid , 88 – 89 .

٢١- ينظر عبد العزيز أمين الخانجي ، ا لمصدر السابق ، ص٣٠٥ -٣٠٦ .

٢٢- ينظر : سيار الجميل ، العرب والأتراك . الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١١٨ – ١١٩ .

23 - Kemal H . Karpat , turkey , s politics : The Transition to a Multi party system Princetion University press , 1969 , p. 76 -107 .

24 - Ibid , p.107.

٢٥- مؤتمر أزمير: هو المؤتمر الاقتصادي المنعقد في أزمير العام ١٩٢٣ ، وقد حضره ممثلون عن قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة ، وناقش البدائل الاقتصادية في تركيا الحديثة ، وأهمية الدور الذي يلعبه رأس المال الخاص وبضمنه رأس المال الأجنبي في بناء اقتصاد الدولة التركية الجديدة ، وإيجاد نظام اقتصادي يعتمد التجارة الأجنبية الحرة وفتح مجال الاستثمار .

٢٦- عبد شاطر عبد الرحمن المعموري ، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية – جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ص ٣٧- ٣٨ .

27 - Bernard . Lewis , op. Cit ., p.204 .

٢٨- زياد عزيز مجيد ألجلبي ، العلاقات التركية – السوفيتية ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية – جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠١، ص ١٢- ١٤ .

29 - Bernard . Lewis , op. Cit ., p. 279 .

٣٠ - يعود اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بتركيا الى مابعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، والعمل من اجل تهيئة هذه الدولة الخارجية من تحت انقاض الامبراطورية العثمانية الاسلامية ، للعب دور مهم وخطير في اوربا والشرق الاوسط ، وتزايد الاهتمام الغربي بوجه عام بالجمهورية التركية والامريكي بوجه خاص في اثناء وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، و عدت تركيا آنذاك – ولاتزال – بمثابة نقطة الانطلاق الحيوية باتجاه منطقة الشرق الاوسط وقضاياها الشائكة ، وتجسد الاهتمام الغربي بتركيا في اوضح صورة بعد قيام " دولة " اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وقيام تركيا بالاعتراف بهذه " الدولة " عل أساس الامر الواقع في الخامس عشر من اذار سنة ١٩٤٩ ، وغدت تركيا الحليف الامثل للغرب في سياسته الجديدة اثناء الحرب الباردة. كما كان لتركيا دور مهم في كل التحالفات التي كان هدفها الظاهري منع توسع النفوذ السوفيتي الى منطقة الشرق الاوسط ، بدءا من مبدأ ترومان ١٩٤٧ مرورا بمشرع مارشال لاعمار اوربا عام ١٩٤٨ والتصريح الثلاثي لحماية الشرق الاوسط عام ١٩٥٠ ومشروع قيادة دفاع الشرق الاوسط عام ١٩٥١ وصولا الى حلف بغداد عام ١٩٥٥ ومابعده من احلاف وتكتلات استعمارية " شرق اوسطية " كان هدفها الرئيسي حماية امن " اسرائيل " والسيطرو على منابع النفط في المنطقة العربية .

لتفاصيل اوسع عن كون تركيا دولة " شرق اوسطية " وللتعرف على ثقلها الاستراتيجي في هذه المنطقة .. ينظر : ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٢٢١- ٢٢٢ ؛

R .Bakry , United state and middle East 1945-1967 , London , 1998 , p.p 33-40 .

؛ اورهان كولوغلو واخرون ، العلاقات العربية التركية . حوار مستقبلي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٤٠٠-٤٠١ .

31 - Richard . N . frey , The United state and Turkey and Iran , U.S.A , 1952 , p. 68-78 .

٣٢ - تضمنت المعاهدة على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية ، وتعيين سفراء بأسرع مايمكن بين البلدين ، والتصديق على ماجاء في مقررات مؤتمر لوزان العام ١٩٢٣ ، وتطبيق على معاهدات التجارة والإقامة وتأسيس القنصليات . للتفصيل يراجع :

F . R . U . S , N . 611 , 6731 / 70 : TeTegram , The high Commssioner in Turkey , Bristol to The Secretary of state in March - g , Washington , 1926 , p. 998-999

33 - Stanford J .Shaw and Ezel Kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , Vol .II , Combrige University press , U . S . A ., 1977 , p. 368 .

34- Ibid , p . 368 .

35- Ibid , p . 368 .

36- John A . Denvo , America Interesta and policies in The Middle East 1900 – 1934 , p . 263 – 266 .

٣٧ - دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٧١٨ / ٣١١ ، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية لشهر كانون الثاني ١٩٣٥ ، الوثيقة رقم (٢) ، ص ٨ .

٣٨- علاء طه ياسين عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤ - ١٩٧٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٤ .

٣٩- المصدر نفسه ، ص ١١٥ .

٤٠- محسن حمزة حسن ألعبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦ – ١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب – جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ٣٥ .
٣١- المصدر نفسه ، ص٣٦ .
٤٢- المصدر نفسه ، ص٣٧ .
٤٣- محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ – ٣٠٥ .
٤٤- مقتبس من : دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، وثائق وزارة الخارجية العراقية ١٩٣٤ – ١٩٣٦ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة (سري) ، التقرير العام لشهر آب لسنة ١٩٣٤ ، وثيقة رقم (٢٤) ، ص ١٦٦ .
45- Turkish National Commission for UNESCO , London , 1963 , p . 212 .
٤٦- لوسيل دبليو بنفسر ، ازمة السياسة التركية ١٩٥٠ – ١٩٨٤ ، ترجمة : حسن نعمة سعدون ، مركز الدراسات الدولية – معهد ماسوتشو سيتس ، ١٩٩٠ ، ص ٢١-٢٢ .
٤٧- مصطفى الزين ، أتاتورك وخلفاؤه ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٤٦-٢١٧ .
٤٨- المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .

٤٩- سعاد حسن جواد ، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٥٤ – ٢٥٥ .
٥٠- محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ – ٢٩٩ .
٥١- اعلنت تركيا دخولها الحرب العالمية الثانية في شباط ١٩٤٥ جراء تزايد الضغوط الدولية عليها وكشرط مسبق لانظمامها لاحقا الى المنظمة الدولية الجديدة المزمع عقدها في حينه بعد نهاية الحرب (الامم المتحدة) ، فكان دخولها شكليا اكثر من كونه استراتيجيا ، وكان الجيش التركي يحتفظ بحوالي (مليون) مقاتل لخطة اعلان تركيا الحرب على دول المحور ، بعد ان كانت قد اعلنت حيادها ابان بدات الحرب العالمية الثانية .
ينظر : تركيا المعاصرة وعلاقاتها مع الوطن العربي ، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه في كلية التربية / قسم التاريخ بجامعة الموصل من قبل الاستاذ الدكتور خليل علي مراد للعام الدراسي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ، الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص١٦ .
٥٢- تمت الاستجابة لهذه الضرائب من قبل موظفي الحكومة المحليين ، وكان قانونا مشؤوما ومخيفا للأقليات ، وفي العام ١٩٤٤ الغي العمل ألقسري بهذا القانون ، كما حذفت الكميات الغير مدفوعة .
53 - IRfan orga , phoenix Ascendant , The Rise of Modern Turkey, London , 1958 , p.190-192
54 - Ibid , P . 192 .
55 - Kemal H. Karpat , Economic, Social change and politics in Turkey in : The Turkish year book of International Relation , Ankara , 1961 , p.31 – 33.
56- IRfan orga , op.cit ., P. 193 .
٥٧- اشتدت نزاعات داخلية في أروقة حزب الشعب الجمهوري في تركيا بين تيارات سياسية في صفوف الحزب ، وأخذت التنافسات بالظهور على شكل كتل معارضة داخل الحزب ، وقدم الأعضاء المعارضون مقترحا نص على تغيير منهاج الحزب وإجراء انتخابات حرة . إلا إن مؤتمر حزب الشعب الجمهوري لم يرفض طلبات المعارضين وحسب ، بل اصدر بيانا تم بموجبه طردهم من الحزب . وفي كانون الثاني عام ١٩٤٦ قرر المعارضون من حزب الشعب تأسيس حزب جديد باسم ((الحزب الديمقراطي)) وسرعان ما اخذ الحزب الجديد موقعا بارزا في الحيات السياسية والاجتماعية في تركيا . إبراهيم خليل احمد وآخرون ، تاريخ تركيا المعاصرة ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٤٦-٤٨ .
٥٨- احمد السعيد سليمان ، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص٧٤-٧٦ .
٥٩- محسن حمزة حسن ألعبيدي ، المصدر السابق ، ص١٠٩-١١٠ .
٦٠- كريم محمد حمزة ودهام محمود علي الجبوري ، القوة الفاعلة في المجتمع التركي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢١ .
٦١- احمد نوري ألنعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١٤٤-١٤٥ .
٦٢- ينظر : George Lencgcowski , The Middle Eastin World Aftairs , Third eddedition , U SA ., 1962 , p. 154.
٦٣- محسن حمزة حسن ألعبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩- ١١٠ .
٦٤- المصدر نفسه ، ص١١٠ .

٦٥- ذهب بعض المؤرخون الى اطلاق تسمية " النظام الكمالي " (Kemalisem) على هذه المميزات أو التنظيمات لاهميتها والمرحلة التي شرعت خلالها . وقد اعتمد نظام الدولة في تركيا على هذه التنظيمات اعتمادا واسع النطاق في تسيير شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكانت الأيديولوجية الكمالية - نسبة الى مصطفى كمال اتاتورك – قد وضعت في عام ١٩٣١ في ستة نقاط هي : " ان تركيا جمهورية ملية ، شعبية ، دولوية ، علمانية ، انقلابية " وقد سميت فيما بعد بالمبادئ الاتاتوركية . ينظر : تركيا المعاصرة وعلاقتها مع الوطن العربي ، المصدر السابق ، ص٧- ٨ ؛ ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص٩٨-٩٩ .

٦٦- عماد ألجواهري وآخرون ، النظام السياسي التركي ، تركيا المعاصرة مركز الدراسات التركية ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٩٩ ؛ ينظر : جاسم محمد ألشمري ، انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ في تركيا أسبابه ودور المؤسسة العسكرية فيه ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣ ، ١٩٩٨ ، ص٧٩ .

٦٧- محسن حمزة حسن ألعبيدي ، المصدر السابق ، ص١١٠-١١ .

٦٨- اندرو فنكل ونو كهت سيرمان ، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة : حمدي حميد الدوري ، مراجعة : عدنان ياسين مصطفى ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٢ .

٦٩- تركيا حتى عام ١٩٩٢ ، المصدر السابق ، ص٢٤- ٣٠ .

٧٠- ينظر : عبد الجبار عبد القادر غفور ، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨ – ١٩٨٠ ، تركيا المعاصرة ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٤٩ .

٧١- تركيا حتى عام ١٩٢٢ ، المصدر السابق ، ص٢٥- ٣٠ .

٧٢- محمود حسين علي ، التطور التاريخي للنظام السياسي في تركيا ١٩٢٣ -١٩٨٠ ، مجلة أوراق تركيا معاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العدد ٩ ، ٢٠٠٣ ، ص١٣ .

٧٣- انقلاب عام ١٩٦٠: بعد المواجهات التي حدثت في المجلس الوطني الكبير بين أعضاء الحزب الديمقراطي وحزب الشعب ، تم حل المجلس في حزيران عام ١٩٦٠ وبذلك انفرد الحزب الديمقراطي بدكتاتورية غير سابقة في تركيا في ظل تعدد الأحزاب . لذلك جرت اتصالات سرية بين العميد جمال كورسيل رئيس الجمعية السرية والفريق فخري اوزديلك القائد العرفي لمنطقة اسطنبول ، والعميد شفيق ألتر رئيس إدارة الحركات في وزارة الدفاع واتفقوا على تنفيذ خطة الانقلاب ، وتمت تهيئة الوحدات العسكرية في اسطنبول وأنقرة واسكي شهر . وفي الساعة الرابعة والنصف من فجر يوم الجمعة ٢٧ مايس ١٩٦٠ تمكن رجال الانقلاب من السيطرة على القصر الجمهوري واعتقلوا جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق كورالتان رئيس المجلس الوطني . ومعظم الوزراء . وغالبية نواب الحزب الديمقراطي والموالين لنظام الحزب المذكور . وفي صباح ٢٧ أيار أذاعت قناة أنقرة واسطنبول بيان الانقلاب باسم ((لجنة الوحدة الوطنية)) . وأصبح الحكم بيد رجالات الانقلاب وأعضاء حزب الشعب . للتفصيل يراجع : طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا ١٩٥٨ – ١٩٦٥ ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص٢٠٥ – ٢٠٩؛

S.S. AYDEIR : Ikinci Adam , Cilt3 , Istanbol , 1985 p :439 .